

المملكة المغربية



اتفاقية تعاون

بين

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
و
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

2018

اتفاقية تعاون بين:

▪ الطرف الأول:

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ممثلة
بالسيد الوزير المنتدب، والمدعوة في هذه الاتفاقية بالوزارة،
من جهة؛

▪ الطرف الثاني:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ممثلا بالسيد العميد، والمدعوي في هذه الاتفاقية بالمعهد،
من جهة أخرى؛

الديباجة:

- استنادا إلى الاختصاصات المحددة للوزارة والمعهد والصلاحيات الموكولة لهما، كل في مجال تدخله، والتزاما منهما بالعمل على تحقيق الأهداف والمهام المسندة إليهما؛
- اعتبارا للدور الفاعل للوزارة في إعداد وتفعيل السياسة الحكومية في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بهدف تطوير التدبير العمومي وجعله في خدمة المواطنين والمواطنات؛
- انسجاما مع المهمة الأساسية للوزارة المتمثلة في اعتماد التدابير والإجراءات اللازمة لتحسين جودة الخدمات العمومية الموجهة لمختلف فئات المرتفقين في جميع مناطق المملكة؛
- اعتمادا على الدور الاستشاري للمعهد في بلورة التدابير الرامية إلى الحفاظ على الثقافة الأمازيغية وتعزيز حضورها في كافة التعابير المجتمعة والنهوض بها على جميع المستويات؛

– أخذاً بعين الاعتبار المساهمة الفاعلة للمعهد في تنفيذ السياسات العمومية من أجل إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية، وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي ؛

– وعياً منهنما بأهمية التعاون المشترك في مجال إدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية واتخاذ مختلف المبادرات ذات القيمة المضافة لضمان إشعاعها في الحياة العامة ؛

– ورغبة منهنما في إقامة شراكة منتجة تستهدف تعزيز حضور اللغة الأمازيغية في داخل الإدارات العمومية بما يمكن من الارتقاء بجودة الخدمات التي تسهر على تقديمها لفائدة المرتفقين ؛

تم الاتفاق على مايلي:

المادة الأولى: موضوع التعاون

تحدد هذه الاتفاقية الإطار العام للتعاون والتنسيق بين الوزارة والمعهد في مجال إدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العامة وتعزيز حضورها بالإدارات العمومية. ويتعهد كل من الطرفين باستثمار ما يتوفر عليه من إمكانيات من أجل تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

المادة الثانية: هدف التعاون

تهدف هذه الاتفاقية إلى تنمية علاقات التعاون والشراكة بين الطرفين وتأطير التزامات الوزارة والمعهد من أجل تفعيل وتقوية إدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية بما يسهم في الرفع من جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين.

المادة الثالثة: مجالات التعاون

ترتكز محاور هذه الاتفاقية حول المجالات التالية :

■ في مجال الترجمة:

- ترجمة الوثائق الإدارية إلى اللغة الأمازيغية، وخاصة المنشورات الوزارية والمراسيم والنصوص القانونية؛
- ترجمة المواد التواصلية إلى اللغة الأمازيغية، وبالأخص المواد الرقمية والسمعية البصرية والمكتوبة.

■ في مجال الخبرة والاستشارة:

- تقديم المعهد للرأي الاستشاري بخصوص ادراج اللغة الامازيغية ضمن التدابير والإجراءات التي تعمل الوزارة على اعدادها وتفعيلها في مجال الإصلاح الإداري؛
- تبادل الخبرات والكفاءات بين الوزارة والمعهد في الميادين ذات الصلة بمجال تدخلهما وبموضوع هذه الاتفاقية.

■ في مجال التكوين:

- تنظيم دورات تكوينية لموظفي الوزارة باللغة الأمازيغية، وخاصة الموظفين المعنيين بالاستقبال ومركز الاتصال والشكايات؛
- اقتراح برامج تكوينية باللغة الأمازيغية لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الراغبة في ذلك.

المادة الرابعة:

منهجية العمل

يشكل الطرفان لجنة مشتركة، مكونة من ممثلين عن كل منهما، ويجوز لهذه اللجنة أن تدعو أي شخص من ذوي الكفاءات يعتبر ضرورياً لحسن سير عملها وتنفيذ مواد هذه الاتفاقية.

وتقوم هذه اللجنة المشتركة بدراسة وإعداد البرامج السنوية المتعلقة بالأنشطة والمجالات المشار إليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية. ويتعين تضمين المشاريع الخاصة ببرامج العمل السنوية بما يلي:

– نوعية الأنشطة التي سيتم تنظيمها خلال السنة؛

– الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية؛

– الصياغة المفصلة للأنشطة المبرمجة؛

– الميزانية المفصلة للعمليات المبرمجة؛

– التزامات الطرفين في إنجاز كل عملية مبرمجة؛

– الشركاء الخارجيون المحتملون؛

– التقييم الدوري للعمليات المنجزة.

تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها بصفة منتظمة، وعند الاقتضاء، كلما دعت الضرورة لذلك.

المادة الخامسة:

صلاحية الاتفاقية

تمتد صلاحية هذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات، وذلك ابتداء من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين، وتظل قابلة للتجديد بشكل تلقائي.

المادة السادسة:
تعديل أو فسخ الاتفاقية

يمكن للطرفين معا أو لأحدهما تعديل أو إلغاء هذه الاتفاقية شريطة أن يشعر الطرف الآخر برغبته في ذلك كتابة، وذلك ثلاثة أشهر قبل نهاية صلاحيتها. وفي هذه الحالة، تستمر البرامج السنوية المشتركة المبرمجة والتي شرع في تنفيذها إلى غاية إتمامها.

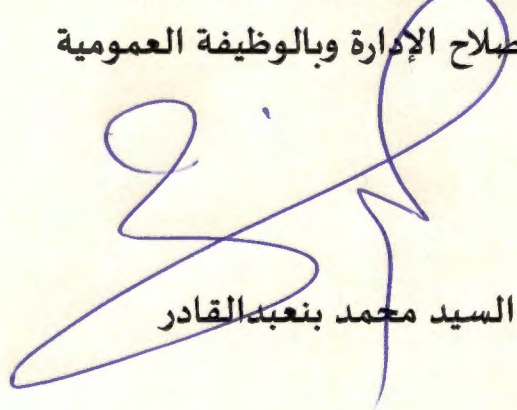
وحرر بالرباط، في 30 نونبر 2018 الموافق لـ 22 ربيع الأول 1440.

عميد المعهد الملكي للثقافة
الأمازيغية



السيد أحمد بوكوس

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية



السيد محمد بن عبد القادر